وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 26 November, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يتراجع مع مخاوف الفائض وترقّب «محادثات السلام»

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تراجعت أسعار النفط، أمس الثلاثاء، حيث طغت المخاوف من تجاوز العرض للطلب العام المقبل، على المخاوف من بقاء الشحنات الروسية تحت العقوبات، في ظل استمرار عدم التوصل إلى اتفاق بشأن محادثات إنهاء الحرب في أوكرانيا.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 33 سنتًا، أو 0.5 %، لتصل إلى 63.04 دولارًا للبرميل. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط 28 سنتًا، أو 0.5 %، ليصل إلى 58.56 دولارًا. ارتفع كلا الخامين القياسيين بنسبة 1.3 % يوم الاثنين، حيث أدى تزايد الشكوك حول اتفاق سلام لإنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا، إلى انخفاض التوقعات باستمرار تدفق إمدادات النفط الخام والوقود الروسية، الخاضعة لعقوبات من الدول الغربية. وحتى مع قلق المشاركين في السوق بشأن الشحنات الروسية، فإن التوقعات العامة لتوازن العرض والطلب على النفط الخام في عام 2026 أقل تفاؤلاً وسط توقعات عديدة بأن نمو العرض سيتجاوز زيادات الطلب العام المقبل.

وقالت بريانكا ساشديفا، كبيرة محللي السوق في شركة فيليب نوفا، في مذكرة يوم الثلاثاء: "على المدى القصير، يتمثل الخطر الرئيسي في فائض العرض، وتبدو مستويات الأسعار الحالية هشة". ونظرًا للعقوبات الجديدة المفروضة على شركتي النفط الروسيتين العملاقتين روسنفت ولوك أويل، والقواعد التي تمنع بيع المنتجات النفطية المكررة من الخام الروسي إلى أوروبا، خفضت بعض شركات التكرير الهندية مشترياتها من النفط الروسي، وخاصةً شركة ريلاينس الخاصة.

استهزأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من العقوبات ووصفها بأنها عمل غير ودي، قائلاً إنها لن تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الروسي، مشيدًا بأهمية روسيا في السوق العالمية. تتطلع روسيا إلى زيادة صادراتها إلى الصين، مع محدودية خيارات المبيعات. وصرح نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، أمس الثلاثاء، في منتدى أعمال صيني روسي في بكين، بأن موسكو وبكين تناقشان سبل توسيع صادرات النفط الروسية إلى الصين. أصبحت الصين والهند المشتريين الرئيسيين للنفط الروسي منذ بدء الحملة العسكرية الروسية في أوكرانيا في فبراير 2022. تستورد الصين حوالي 1.4 مليون برميل من النفط الروسي يوميًا عن طريق البحر، وحوالي 900 ألف برميل يوميًا عبر خطوط الأنابيب. وردت تقارير متضاربة حول آفاق إمدادات النفط الروسية إلى الصين والهند، بينما ظلت صادرات روسيا من النفط الخام مستقرة نسبيًا حتى الآن. وأشار نوفاك، إلى أن الاتفاقيات الحكومية الدولية تنص على إمكانية تمديد شروط توريد النفط إلى الصين عبر كازاخستان لمدة عشر سنوات حتى عام 2033.

مع ذلك، لا يزال محللو السوق يركزون بشكل عام على احتمال اتساع اختلالات العرض والطلب. ويتوقع دويتشه

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بنك فائضًا في النفط الخام لا يقل عن مليوني برميل يوميًا بحلول عام 2026، ولا توجد أي مسارات واضحة للعودة إلى العجز حتى بحلول عام 2027. وقال المحلل مايكل هسويه: "لا يزال الطريق نحو عام 2026 محفوفًا بالهبوط".

تتفوق توقعات ضعف الأسواق العام المقبل على غياب حل بشأن اتفاق السلام بين أوكرانيا وروسيا، والذي دعم الأسعار. قد يؤدي الاتفاق إلى رفع العقوبات المفروضة على موسكو، مما يُطلق العنان لإمدادات النفط المقيدة سابقًا في السوق. مع ذلك، تجد أسواق النفط بعض الدعم من تزايد التوقعات بخفض الولايات المتحدة أسعار الفائدة في اجتماعها للسياسة النقدية يومي 9 و10 ديسمبر، حيث أبدى أعضاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي دعمهم لهذا الخفض. وقد يُحفز انخفاض أسعار الفائدة النمو الاقتصادي ويُعزز الطلب على النفط.

وقالت ساشديفا: "يشهد سوق النفط حالة من الشد والجذب بين فائض العرض الناجم عن الحذر وآمال الطلب القائمة على تيسير السياسة النقدية".

في أسواق الديزل، قد تنقذ الصين أسواق الديزل الضيق في آسيا من خلال زيادة صادراتها في ديسمبر لتعويض انخفاض شحنات المصافي الهندية المتأثرة بالعقوبات المفروضة على النفط الخام الروسي. وقد ترتفع صادرات الصين من الديزل إلى حوالي 4.5 مليون برميل في ديسمبر، وفقًا لمصادر تجارية، حيث تستفيد المصافي من هوامش الربح القوية لإنتاج وقود النقل.

وإذا ارتفعت شحنات ديسمبر إلى المستوى المتوقع، فسيكون هذا أقوى شهر منذ أغسطس، ويمثل قفزة كبيرة عن توقعات محللي السلع لدى كبلر للصادرات البالغة 2.76 مليون برميل لشهر نوفمبر.

تفتخر الصين بثاني أكبر طاقة تكرير نفط في العالم، ولكنها تستخدم عادةً أقل من 80 % من طاقتها في المصانع الكبرى المملوكة للدولة، وأقل من ذلك في المصافي المستقلة الأصغر حجمًا. كما تخضع الصادرات لحصص حكومية، مدفوعة بضمان أمن الوقود المحلي أكثر من قوى السوق التي تسمح للمصافي بجني الأرباح عند ارتفاع هوامش الربح.

مع ذلك، يُرجَّح أن مصافي التكرير الصينية لا تزال تملك حصصًا كافية لرفع صادرات شهر ديسمبر من الديزل ووقود الطائرات المُقطَّر متوسط الحجم، بالإضافة إلى البنزين. في الجولة الأخيرة من الحصص، أصدرت الصين تصاريح لتصدير 8.395 مليون طن متري من الديزل ووقود الطائرات والبنزين، ليصل إجمالي الصادرات لهذا العام إلى 40.195 مليون طن، وهو نفس مستوى صادرات عام 2024 البالغ 41.0 مليون طن.

صدَّرت مصافي التكرير 29.91 مليون طن من أنواع الوقود الثلاثة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام، وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة في 18 نوفمبر. هذا يعني أن هناك حصصًا متاحة لتصدير حوالي 10.29 مليون طن من أنواع الوقود الثلاثة لشهري نوفمبر وديسمبر.

تتوقع شركة كبلر أن تبلغ صادرات الدول الثلاث في نوفمبر حوالي 1.58 مليون طن، وبينما قد يرتفع هذا الرقم مع تقييم المزيد من الشحنات بنهاية الشهر، فمن الواضح أيضًا أن المصافي ستمتلك حصصًا متبقية كافية لتعزيز الصادرات في ديسمبر.

وهناك دافع قوي للربح يدفعها إلى ذلك، حيث اقتربت هوامش تكرير الديزل والبنزين من أعلى مستوياتها في عامين. انخفض ربح إنتاج برميل الديزل، وهو حجر الأساس للديزل، في سنغافورة إلى 24.37 دولارًا أمريكيًا يوم

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاثنين، من 25.97 دولارًا أمريكيًا عند الإغلاق السابق، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تقدير المتداولين لاحتمالية ارتفاع الصادرات الصينية الشهر المقبل.

وبلغ هامش الربح 31.25 دولارًا للبرميل في 19 نوفمبر، وهو أعلى مستوى له منذ 23 سبتمبر، ويزيد بنسبة 140 % عن أدنى مستوى له حتى الآن في عام 2025، وهو 13.05 دولارًا، في 25 مارس. وبلغ هامش الربح من إنتاج برميل البنزين 14.54 دولارًا يوم الاثنين، مرتفعًا من 14.42 دولارًا سابقًا.

وصل سعر برميل النفط الخام إلى 17.71 دولارًا أمريكيًا في 14 نوفمبر، وهو أعلى سعر له منذ 29 أغسطس 2023، ويقترب الهامش من خمسة أضعاف أدنى سعر سُجِّل حتى الآن في عام 2025، وهو 3.68 دولارًا أمريكيًا في 21 يناير.

تضطر العديد من مصافي التكرير الهندية إلى البحث عن أنواع خام بديلة لتحل محل النفط الروسي، الذي كانت تشتريه بخصومات قبل العقوبات الأمريكية الأخيرة على شركات النفط الروسية. ومن المرجح أن تتمكن مصافي التكرير الهندية من الحصول على إمدادات خام بديلة، مما يعني أن انخفاض صادرات المنتجات المكررة سيكون مؤقتًا على الأرجح. لكن رغم وجود فجوة في السوق، يبدو أن الصين في وضع أفضل للاستفادة من توفير كميات إضافية من الديزل والبنزين.

وقال محللو النفط لدى موقع الاستثمار العالمي، انخفضت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، متأثرةً بتوقعات التوصل إلى اتفاق سلام بوساطة أمريكية بين روسيا وأوكرانيا، على الرغم من أن الخسائر كانت محدودة مع دخول العقوبات الأمريكية الصارمة المفروضة على أكبر شركات النفط الروسية حيز التنفيذ.

وفي حين سجلت أسعار النفط بعض المكاسب يوم الاثنين، إلا أنها عانت من خسائر حادة في الأسابيع الأخيرة وسط مخاوف متزايدة من وفرة المعروض الوشيكة وتباطؤ الطلب العالمي. لم تُقدّم الرهانات المُتزايدة على خفض أسعار الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي في ديسمبر سوى دعمٍ ضئيل، خاصةً مع استقرار الدولار.

وتترقب الأسواق الآن لمعرفة ما إذا كانت هذه القيود -التي تُعدّ من بين أشد العقوبات الأمريكية ضد روسيا حتى الآن- ستُعطّل إمدادات النفط العالمية بشكل كبير. قطعت العقوبات العديد من مسارات التصدير أمام صناعة النفط الروسية، وستُصعّب على كبار المشترين الحصول على النفط الخام من البلاد. وكانت أنباء العقوبات قد رفعت أسعار النفط في وقت سابق، على الرغم من أن المكاسب كانت قصيرة الأجل، وسط مخاوف أوسع نطاقا بشأن زيادة العرض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سعود بن نايف: مشروع الربط الكهربائي الخليجي من أهم مشروعات التكامل

الرياض

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، في ديوان الإمارة، منتسبي هيئة الربط الكهربائي لدول الخليج العربية.

وقد اطَّلع سموه خلال اللقاء على المشروعات التوسعية للهيئة في الربط مع دول الخليج، إضافة إلى مبادرات التحول للطاقة النظيفة وتحقيق الحياد الكربوني.

وأكد أمير الشرقية أن القيادة الرشيدة -أيدها الله- تولي قطاع الطاقة ومشروعاته الاستراتيجية اهتماماً كبيراً، وتحرص على تعزيز موثوقية الشبكات ورفع جاهزيتها، باعتبار الطاقة عنصراً محورياً في التنمية واستدامة النمو الاقتصادي.

وأوضح سموه أن مشروع الربط الكهربائي يُعد أحد أهم مشروعات التكامل بين دول مجلس التعاون، وقد أثبت على مدى السنوات جدواه الفنية والاقتصادية من خلال دعمه للشبكات في الحالات الطارئة وتفادي الانقطاعات، عبر الإمداد الفوري بالطاقة المطلوبة.

ونوّه سموه بما حققه المشروع من انخفاض ملحوظ في الانقطاعات الكهربائية على مستوى دول المجلس، لافتاً إلى أن الكهرباء لم تعد ترفاً بل أصبحت ضرورة ترتبط بجودة الحياة واستدامة التنمية.

وقال سموه: "إن مشروع الربط الكهربائي يدخل اليوم مرحلة أوسع تُعزّز فرص تبادل وتجارة الطاقة الكهربائية بين دول المنطقة، وتفتح آفاقاً جديدة للربط مع دول أخرى، بما يعظّم الاستفادة ويعزز أمن الطاقة في الخليج العربي ، مثمناً سموه الجهود المبذولة من القائمين على الهيئة في رفع موثوقية الشبكات وتعزيز جاهزيتها، ودعم مستهدفات التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون.

كما استقبل الأمير سعود بن نايف، في مكتب سموه بديوان إمارة الشرقية، أمس، رئيس الاتحاد العربي لكرة اليد فاضل آل نمر، يرافقه الأمين العام للاتحاد فاخر غاشي.

وأكد أمير الشرقية أن الدعم الكبير الذي تحظى به الرياضة في المملكة من القيادة الرشيدة -أيدها الله- يُعد ركيزة أساسية في تعزيز الحراك الرياضي ورفع تنافسية مختلف الألعاب على المستويين المحلي والعربي، مشيداً بجهود الاتحاد العربي لكرة اليد في تطوير الرياضة والارتقاء بمستوى المنتخبات والفرق العربية، وتعزيز حضورها في المحافل الإقليمية والدولية.

واستعرض رئيس الاتحاد خلال اللقاء أبرز جهود الاتحاد العربي خلال السنوات الماضية، وما تحقق من مكتسبات على صعيد تطوير رياضة كرة اليد عربياً، وبلوغ المنتخبات والفرق العربية منصات الإنجاز العالمية، إضافة إلى تنظيم بطولات نوعية وخطط مستقبلية تستهدف توسيع قاعدة الرياضة وزيادة مشاركة الاتحادات العربية، ورفع مستوى المنافسات لتحقيق التميز القاري والعالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كذلك استقبل الأمير سعود بن نايف، في مكتب سموه بديوان الإمارة، أمس، رئيس اللجنة الوطنية لمنتجي الدواجن د. سعيد بن كدمان السرحاني، يرافقه عددٌ من أعضاء اتحاد الغرف السعودية وأعضاء اللجنة الوطنية.

وأكد أمير الشرقية أهمية قطاع الدواجن كإحدى الركائز الحيوية في منظومة الأمن الغذائي الوطني، مشدداً على أن تطوير هذا القطاع ودعم قدرته الإنتاجية يسهمان في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز وفرة المنتجات المحلية.

وأشار سموه إلى ما توليه القيادة الرشيدة -أيدها الله- من دعم كبير لبرامج الأمن الغذائي من خلال المبادرات الوطنية، وتمكين القطاعات الإنتاجية، وتحفيز المنشآت والمستثمرين عبر برامج الدعم الحكومية، بما يعزز قدرة المملكة على مواجهة التحديات وتحقيق تنمية مستدامة.

واستقبل الأمير سعود بن نايف، في مكتب سموه بديوان الإمارة، أمس، رئيس مجلس إدارة جمعية الذوق العام هاني بن حسن العفالق، وأعضاء المجلس ومدير عام الجمعية.

وقدم العفالق لسمو أمير الشرقية شرحاً عن أبرز مجالات ومشروعات ومبادرات الجمعية خلال عام 2026م، والتي تسعى إلى جعل ثقافة الذوق العام أسلوب حياة في كافة المعاملات والتعاملات اليومية، بدءاً من النشء وامتداداً لمختلف المجالات التي تدعم نجاح المبادرات الوطنية في جميع الجوانب، كالرياضة، والنقل، والتعليم، والمشهد الحضري، والمساجد، وغيرها من المجالات المتعددة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

اتفاقية بين أدنوك للغاز وإمستيل بـ4 مليار دولار لمدة 20 عاما

سكاي نيوز عربية

أعلنت "أدنوك للغاز"، المُدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، الأربعاء، عن توقيع اتفاقية طويلة الأمد لتوريد الغاز الطبيعي بقيمة تتراوح بين 12.85 و 15.42 مليار درهم (3.5-4.2 مليار دولار) مع شركة "إمستيل"، التي تعد واحدة من أكبر الشركات المتكاملة لإنتاج الحديد الصلب ومواد البناء في المنطقة.

وتنص الاتفاقية، التي تسري لمدة عشرين عاماً تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2027، على ضمان إمدادات مستقرة وموثوقة من الغاز الطبيعي منخفض الانبعاثات لدعم عمليات "إمستيل" وتعزيز نموها المستقبلي.

وتمثل هذه الاتفاقية انجازاً مهماً يُرسخ الشراكة طويلة الأمد بين "أدنوك للغاز" و"إمستيل"، وتؤكد التزام الطرفين بالمساهمة في دعم النمو الاقتصادي المستدام في دولة الإمارات.

كما تضمن توفير إمدادات طاقة موثوقة لأحد أبرز المنتجين الصناعيين في المنطقة، وتساهم في تعزيز مكانة "أدنوك للغاز" التنافسية كمُمكن رئيسي لمرونة القطاعات الصناعية وتسريع الانتقال نحو مصادر أنظف للطاقة.

وبهذه المناسبة، قالت فاطمة النعيمي، الرئيس التنفيذي لشركة "أدنوك للغاز": " تُؤكد هذه الاتفاقية المُهمة والتي تهدف لتزويد شركة 'إمستيل' بالغاز الطبيعي منخفض الانبعاثات الدور المحوري لشركة 'أدنوك للغاز' في دعم النمو الصناعي والتنمية الاقتصادية في دولة الإمارات. وتلتزم 'أدنوك للغاز' بالاستمرار في القيام بدورها في توفير طاقة موثوقة ومنخفضة الانبعاثات لدعم الصناعات الوطنية، وتعزيز وزيادة القيمة، والمساهمة في ضمان ازدهار الدولة على المدى الطويل".

من جانبه، قال المهندس سعيد غمران الرميثي، الرئيس التنفيذي لمجموعة "إمستيل": "تفخر مجموعة 'إمستيل' بتعزيز شراكتها طويلة الأمد مع 'أدنوك للغاز' من خلال هذه الاتفاقية المهمة، التي تؤكد قوة التعاون بين مؤسستين وطنيتين رائدتين تساهمان في دفع مسيرة التحول الصناعي والاقتصادي في دولة الإمارات. وتمثل هذه الشراكة خطوة مهمة تضمن إمدادات آمنة ومستدامة للطاقة لعملياتنا، وتؤكد التزامنا المشترك بتعزيز المحتوى الوطني ودعم مرونة الاقتصاد الوطني. وستستمر مجموعة 'إمستيل' من خلال تعاونها مع 'أدنوك للغاز' كشريك رئيسي في قطاع الطاقة، بتطوير إنتاج الصلب الأخضر، بما يساهم في رفع الكفاءة على امتداد سلسلة القيمة وتحقيق نمو مستدام لمنظومة الصناعات الوطنية".

وتأكيداً على الأهمية الاستراتيجية لشركة "أدنوك للغاز"، عقد مجلس إدارة "أدنوك" اجتماعه السنوي يوم الاثنين الماضي في موقع "حبشان"، أحد أهم مواقع العمليات التشغيلية للشركة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويعكس هذا الاختيار الدور المحوري للشركة في تعزيز أمن الطاقة لدولة الإمارات، ودعم مرونة القطاع الصناعي، وترسيخ مكانتها كمزوّد عالمي موثوق ومسؤول للطاقة.

ويؤكد انعقاد اجتماع مجلس إدارة "أدنوك" في مجمع "حبشان" الثقة الكبيرة في توجهات "أدنوك للغاز"، وكفاءة كوادرها البشرية، ودورها المتنامي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

وتُعد "إمستيل" أكبر شركة مُدرجة في الدولة في مجال الصلب ومواد البناء، حيث تدير مصنعاً متكاملاً وتصدّر منتجاتها إلى الأسواق العالمية. ومن خلال توفير إمدادات مستقرة وطويلة الأمد من الغاز الطبيعي منخفض الانبعاثات، تساهم "أدنوك للغاز" في تمكين شركة "إمستيل" من توسيع إنتاجها، وإدارة الانبعاثات، وتعزيز مرونة قاعدة التصنيع في الدولة. ويجسّد هذا التعاون التزام "أدنوك للغاز" بدعم نمو وتطور الصناعات الوطنية الرئيسية والمساهمة في تحقيق رؤية الإمارات للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

اتفاقية بـ 800 مليون دولار للربط الكهربائي مع عمان وتوسعة الشبكة مع الإمارات

الاقتصادية

وقعت اليوم الثلاثاء هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون عقود تنفيذ مشاريع التوسعة مع دولة المتحدة والربط المباشر مع شبكة سلطنة عُمان، بقيمة 805 ملايين دولار، وذلك بالمقر الرئيسي لهيئة الربط الكهربائي بمدينة الدمام، برعاية وكيل وزارة الطاقة والمعادن ورئيس مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي الخليجي المهندس محسن الحضرمي، بحضور أعضاء مجلس إدارة هيئة الربط. وُقّعت العقود من جانب هيئة الربط الكهربائي الخليجي المهندس أحمد الإبراهيم، الرئيس التنفيذي، والرؤساء التنفيذيين للشركات المنفذة.

مشاريع تُعزّز أمن الطاقة وتدعم التكامل الخليجي

وتُمثّل هذه المشاريع نقلة نوعية جديدة في مسيرة التكامل الكهربائي الخليجي، وذلك بهدف تعزيز أمن الطاقة ورفع كفاءة وموثوقية الشبكات الوطنية، وتوسيع نطاق الترابط الكهربائي بين دول المنطقة، وزيادة فرص تجارة وتبادل الطاقة بين دول مجلس التعاون، في خطوة استراتيجية تعكس عمق التكامل الخليجي.

ويهدف هذا المشروع إلى تطوير شبكة الربط الكهربائي بين دولة الإمارات ودول مجلس التعاون، بما يُعزّز أمن الطاقة ويُمهّد لتكامل اقتصادي وتنموي أوسع على مستوى المنطقة، فضلاً عن دعمه لجهود التحوّل نحو الطاقة النظيفة بما ينسجم مع استراتيجيات دول المجلس، الرامية إلى بناء منظومة طاقة تتميّز بالكفاءة والمرونة والاستدامة، وتدعم النمو الاقتصادي المستدام.

تفاصيل مشروع التوسعة بين الإمارات والهيئة

ويتكون المشروع من توسعة وتطوير شبكة الربط الكهربائي بين دولة الإمارات وشبكة الربط الكهربائي الخليجي، ويشمل إنشاء خط هوائي مزدوج الدائرة بجهد 400 ك.ف. يمتد على مسافة 96 كيلومتراً، لربط محطة السلع في دولة الإمارات بمحطة سلوى في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى توسعة ثلاث محطات رئيسية تشمل غونان، السلع، وسلوى، التابعة للهيئة. كما يتضمن المشروع توسعة معدات التحويل بجهد 400 كيلوفولت بقواطع كهربائية ومفاعلات وأنظمة حماية وتحكم، مما يُعزز من موثوقية وكفاءة أداء الشبكة الخليجية. ومن المقرر أن يبدأ المشروع في الربع الرابع من عام 2025، على أن يكتمل بحلول الربع الرابع من عام 2027.

وقد وقعت الهيئة وصندوق أبوظبي للتنمية اتفاقية تمويل بقيمة (205 ملايين دولار أمريكي) في شهر يونيو 2025 لتمويل مشروع توسعة الربط الكهربائي مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

في المقابل، يعد مشروع الربط المباشر بين شبكة الهيئة وشبكة سلطنة عُمان خطوة استراتيجية نحو تكامل شبكات الطاقة الخليجية، إضافة لكونه مبادرة حيوية تهدف إلى تعزيز موثوقية واستدامة أنظمة الكهرباء في المنطقة، ويأتي استجابة للتوجهات العالمية نحو تطوير البنية التحتية للطاقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تمويلات كبرى لدعم مشروع الربط مع عُمان

وقد قامت الهيئة بتوقيع اتفاقيتي تمويل؛ إحداهما مع صندوق قطر للتنمية بقيمة (100 مليون دولار أمريكي) في

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فبراير 2025، وأخرى مع بنك صحار الدولي بقيمة (500 مليون دولار أمريكي) في سبتمبر 2025.

ويتضمن المشروع إنشاء خط كهربائي مزدوج الدائرة بجهد 400 كيلوفولت يربط بين محطة السلع التابعة لهيئة الربط الكهربائي في دولة الإمارات ومحطة عبري التي ستنشئها الهيئة في سلطنة عُمان، بطول إجمالي يبلغ 530 كيلومترًا. يشمل إنشاء محطتي نقل بجهد 400 كيلوفولت في كل من منطقة عبري في سلطنة عُمان ومنطقة البينونة في دولة الإمارات، مجهزتين بأنظمة تحكم وحماية واتصال متقدمة لضمان الكفاءة والموثوقية

كما يشمل إنشاء محطتي نقل بجهد 400 كيلوفولت في كل من منطقة عبري في سلطنة عُمان ومنطقة البينونة في دولة الإمارات، مجهزتين بأنظمة تحكم وحماية واتصال متقدمة لضمان الكفاءة والموثوقية. وسيتم تزويد المشروع بمحطة معوضات ديناميكية (STATCOM) لرفع استقرار الشبكات وزيادة قدرة النقل بما يوفر قدرة إجمالية تصل إلى 1,600 ميغاواط. ومن المقرر البدء في الأعمال الإنشائية للمشروع في الربع الرابع من 2025، ودخوله الخدمة بحلول نهاية 2027.

وأكد المهندس محسن الحضرمي، رئيس مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي الخليجي، أن توقيع هذه العقود يشكل محطة تاريخية جديدة في مسار الهيئة، مشدداً على أنها "ليست مجرد بنية تحتية فنية، بل استثمار استراتيجي طويل الأمد في مستقبل أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية لدولنا".

بدوره أكد المهندس عبدالله الذياب، رئيس المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء" وعضو مجلس إدارة الهيئة ورئيس لجنة المناقصات، أن هذه العقود جاءت بعد مراحل دقيقة من التقييم والدراسة الفنية والمالية، بما يضمن اختيار الشركاء الأكفأ وفق أفضل الممارسات العالمية.

وأوضح المهندس أحمد الإبراهيم، الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي، أن المشاريع صممت لتعزيز سعة نقل الطاقة ورفع كفاءة الشبكات، استنادًا إلى دراسات فنية واقتصادية شاملة، مؤكداً أنها تُسهم في تعزيز أمن الطاقة وتوسيع تجارة الكهرباء وتقليل الاعتماد على محطات التوليد التقليدية ودعم التحول للطاقة النظيفة.

ختاماً: نقلة نوعية في منظومة الطاقة الخليجية

وذكر الإبراهيم أن هذه التوسعات تمثل نقلة نوعية في بناء منظومة طاقة خليجية متقدمة، قائمة على التكامل والمرونة والاستدامة، وتدعم النمو الاقتصادي المستدام لدول المنطقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الولايات المتحدة.. انخفاض مخزونات الخام الأسبوعية وارتفاع الوقود

سي ان بي سي عربية

قالت مصادر في السوق نقلاً عن معهد البترول الأميركي، يوم الثلاثاء 25 نوفمبر / تشرين الثاني، إن مخزونات النفط الخام بالولايات المتحدة انخفضت في الأسبوع الماضي بينما زادت مخزونات الوقود.

وذكرت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن أسمائها إن مخزونات النفط الخام انخفضت بمقدار 1.86 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

أكبر الدول العربية المستوردة للكهرباء ومعدات التوليد.. فاتورة تقفز إلى 31.5 مليار

شهدت أكبر الدول العربية المستوردة للكهرباء ومكوناتها تحولًا لافتًا في مؤشرات الطلب على الطاقة خلال 2024؛ ما يشير إلى توسع دول المنطقة في المشروعات لتلبية احتياجاتها وتحقيق أمن الطاقة.

ويكشف التقرير -الذي حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- عن زيادة واضحة في فاتورة الواردات المرتبطة بقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، مدفوعة بتوسع مشروعات البنية التحتية وتحديث منظومات التوليد في عدة دول عربية.

ووفقًا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سجّلت قيمة واردات الدول العربية من الكهرباء ومعدات التوليد نموًا بنسبة 7.8% خلال 2024، لتتجاوز 31.5 مليار دولار، في انعكاس لزيادة الطلب على التجهيزات الفنية اللازمة لإنتاج الكهرباء وتحديث الشبكات.

ويُوزع إجمالي الواردات بين 4% للكهرباء بقيمة 1.2 مليار دولار، و96% لمعدات التوليد بقيمة إجمالية 30.3 مليار دولار.

أكبر الدول العربية المستوردة للكهرباء ومعدات التوليد

تُبرز بيانات التقرير القطاعي، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان"، تمركز 82% من إجمالي واردات الدول العربية من الكهرباء ومعدات التوليد خلال 2024 في 5 دول رئيسة فقط، هي الإمارات والسعودية والمغرب والعراق وقطر.

ووفق البيانات، بلغ إجمالي قيمة واردات الدول الـ5 نحو 25.7 مليار دولار خلال 2024، ما يعكس حجم الاستثمارات الكبرى التي تُوجَّه لقطاع الكهرباء في هذه الدول.

وتأتي الإمارات في صدارة قائمة أكبر الدول العربية المستوردة للكهرباء ومعدات توليد الطاقة، بعدما ارتفعت قيمة وارداتها إلى 13 مليار دولار، مستحوذة على 41% من الإجمالي العربي، تليها السعودية بـ5.3 مليار دولار (17%)، ثم المغرب بـ2.8 مليار دولار (9%)، والعراق بـ2.5 مليار دولار (8%)، وقطر بـ2.1 مليار دولار (6.7%).

مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية في الإمارات
مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية - الصورة من "وام"
واردات الدول العربية من الكهرباء
تمثّل واردات الدول العربية من الكهرباء أحد المؤشرات التي تعكس توازنات الإنتاج والاستهلاك وقدرة الشبكات على تلبية الطلب المحلي.

ووفق التقرير، تراجعت واردات 15 دولة عربية من الكهرباء (مجتمعة) بنسبة 36% خلال 2024 إلى نحو 1.2 مليار دولار، نتيجة انخفاض الواردات في 9 دول، واستقرارها في السعودية والبحرين، مقابل ارتفاع نسبي في تونس والأردن ومصر وسلطنة عُمان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتُظهر البيانات تركّز 94% من إجمالي واردات الدول العربية من الكهرباء في 5 دول؛ هي العراق وفلسطين وتونس والمغرب وليبيا؛ إذ تصدّر العراق القائمة بقيمة واردات بلغت 414 مليون دولار تمثّل 34% من الإجمالي العربي.

أكبر الدول العربية المستوردة للكهرباء خلال 2024
شعار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" - الصورة من موقعها الرسمي
وجاءت فلسطين في المرتبة الثانية بـ277 مليون دولار (23%)، ثم تونس بنسبة 20%، والمغرب بـ13.5%، وليبيا بـ4.2%، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ويعكس هذا التركز اعتماد بعض الدول العربية على استيراد الكهرباء لتعويض النقص المحلي الناتج عن أعطال محطات التوليد، أو عدم كفاية قدرات الشبكة الوطنية لتلبية الطلب المحلي في أوقات الذروة.

واردات الدول العربية من معدات توليد الكهرباء
أظهرت بيانات تقرير مؤسسة "ضمان" نموًا لافتًا في واردات معدات توليد الطاقة الكهربائية على مستوى المنطقة العربية، بعدما ارتفعت بنسبة 11% عام 2024 إلى أكثر من 30.3 مليار دولار، مع تمركز 83% من هذه الواردات في الإمارات والسعودية والمغرب وقطر والعراق.

وسجّلت الإمارات أكبر قيمة واردات في هذا القطاع بنحو 13 مليار دولار، مستحوذة على 43% من الإجمالي العربي، تلتها السعودية بـ5.3 مليار دولار (18%)، ثم المغرب (9%)، وقطر (7%)، والعراق (6.9%).

كما تشير البيانات إلى ارتفاع واردات معدات التوليد في 14 دولة عربية خلال 2024، مقابل تراجعها في 8 دول، تشمل تونس وجيبوتي وسلطنة عمان والسودان واليمن والبحرين ولبنان وجزر القمر.

ويعكس هذا التباين اختلاف حجم الاستثمارات في خطط التوسع أو التحديث داخل قطاع الطاقة في كل دولة.

أكبر مصدري الكهرباء ومعدات التوليد إلى الدول العربية
برز أكبر مصدري الكهرباء ومعدات التوليد إلى الدول العربية في قائمة مركّزة استحوذت على ما يفوق 78% من إجمالي الواردات العربية عام 2024، بقيمة تجاوزت 24.7 مليار دولار.

وتصدّرت الولايات المتحدة المشهد بوصفها الشريك الأكبر للمنطقة، بعد ضخ صادرات بقيمة 6.6 مليار دولار، جميعها لمعدات توليد الكهرباء، ممثلةً 21% من مجمل الواردات العربية في هذا المجال.

وتلتها المملكة المتحدة بقيمة 3.8 مليار دولار، حاصدةً 11% من واردات المنطقة في معدات التوليد.

وحلّت الصين وفرنسا وألمانيا واليابان وإسبانيا وإيطاليا وتركيا والهند في المراكز من الثالث إلى العاشر، بقيم صادرات تراوحت بين 3.6 مليار دولار و787 مليون دولار.

وعلى مستوى واردات الكهرباء وحدها، تصدّرت تركيا القائمة بصفتها أكبر مصدر للكهرباء إلى الدول العربية، بعد تسجيل صادرات بقيمة 446 مليون دولار، تمثل أكثر من 36% من إجمالي واردات المنطقة من الكهرباء خلال العام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الضغط الأميركي على فنزويلا يزيد المخاطر على شركات النفط الأجنبية

اقتصاد الشرق

تزيد محاولة إدارة دونالد ترمب الأخيرة لعزل حكومة رئيس فنزويلا نيكولاس مادورو، من تعقيد العمليات اليومية لشركات النفط الأجنبية في البلاد، وفقاً لخبراء.

في يوم الإثنين، صنّفت الولايات المتحدة منظمة "دي لوس سوليس" كـ"منظمة إرهابية أجنبية"، واعتبرت أنها بقيادة الحكومة وتُدار من الجيش.

وقال جيريمي بانر، المحامي المختص بالعقوبات في شركة "هيوز هابارد" في رسالة عبر البريد الإلكتروني، إن هذا التصنيف "يزيد بشكل كبير من مخاطر التعرض لشركات النفط العاملة في فنزويلا".

بينما تنطبق العقوبات القديمة على كيانات وأفراد محددين، فإن تصنيف "المنظمة الإرهابية" بما يحمله من شمولية يجعل من الصعب على الشركات معرفة من قد يشكّل خطراً. فالجيش الفنزويلي، على سبيل المثال، يدير الموانئ التي تُعدّ حيوية لعمليات النفط.

تظل حفنة من شركات النفط، أبرزها "شيفرون كورب"، في فنزويلا رغم ظروف التشغيل الصعبة. وإضافة إلى سنوات من العقوبات الاقتصادية، يأتي هذا التصنيف بعد نحو ثلاثة أشهر من الهجمات المميتة على قوارب يُزعم أنها تهرّب المخدرات في الكاريبي وشرق المحيط الهادئ. وقد حذّر ترمب من أن الضربات البرية على فنزويلا قد تكون الخطوة التالية، رغم تلميحه إلى محادثات محتملة مع فنزويلا.

وأشار بانر إلى أن رخصة وزارة الخزانة الأميركية التي تسمح لشركة "شيفرون" بالعمل في فنزويلا كاستثناء للعقوبات، لا تحمي الشركة من المسؤولية المدنية المفروضة على أنشطة تقع خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة عن أي ضرر يُعتبر ناجماً عن المنظمة.

وأوضح بانر: "تستغرق هذه الدعاوى المدنية سنوات لحلها، والدفاع عنها مكلف للغاية". وأضاف مستشهداً بقضية حديثة أمام المحكمة العليا تتعلق بمنظمة إرهابية أجنبية: "إذا كانت شركة نفط تعلم أنها تتعامل مع المنظمة، فإن المسؤولية تُفعَّل حتى لو لم يكن ذلك دعماً كبيراً".

بانر لفت إلى أن الشركات "تواجه احتمال ملاحقتها جنائياً في الولايات المتحدة خارج الحدود الإقليمية بتهمة تقديم 'دعم مادي' مثل الأموال أو الخدمات للمنظمة".

تصاعد المخاطر القانونية مع هذا التصنيف

نيكولاس مولدر، أستاذ في "جامعة كورنيل" ومؤلف كتاب عن العقوبات، يتفق مع هذا الرأي. وقال مولدر: "بينما تحتفظ وزارة الخزانة الأميركية بالسلطة المطلقة من خلال قدرتها على إصدار التراخيص، هناك بالتأكيد زيادة في المخاطر القانونية نتيجة هذا التصنيف بالنسبة للشركات

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التي تعمل مع الكيانات المملوكة للدولة الفنزويلية".

وأضاف: "بشكل عام، الهدف هو تعزيز إدراك الشركات لمخاطر الاستثمار طويلة الأجل للشركات، كجزء من استراتيجية أميركية مستمرة لزيادة الضغط على مادورو".

أما خوسيه إغناسيو هيرناندير، كبير المتخصصين في شركة الاستشارات "أورورا ماكرو ستراتيجيس"، فاعتبر أن أي تعامل مع الجيش الفنزويلي يمكن أن يكون خطيراً بالنسبة للشركات.

وقال: "أكبر نقاط الغموض هي أنه بينما يسهل تحديد الحكومة الفنزويلية كهدف للعقوبات، لا توجد قائمة خاصة لمنظمة دي لوس سوليس".

وأضاف: "بالنسبة لشيفرون، يعني هذا مخاطرة أكبر في الامتثال التنظيمي. سيضطرون إلى إيجاد طريقة لضمان أن الأشخاص الذين يتعاملون معهم ليسوا أعضاء في منظمة دي لوس سوليس".

مخاطر الموانئ وتشديد الامتثال

قال هيرناندير إن الموانئ الخاضعة لإدارة الجيش الفنزويلي تُعدّ خطرة بشكل خاص بالنسبة للشركات. وأضاف: "ليست المسألة أن هذا التصنيف يجعل عمليات شيفرون في فنزويلا غير قابلة للتنفيذ، لكن لعملية كانت معقدة أصلاً، فهو يضيف عبئاً آخر أكثر غموضاً".

ولتخفيف المخاطر، من المرجح أن يؤدي أي غموض في نطاق التصنيف إلى الإفراط في الامتثال من قبل شركات النفط وشبكات المقاولين الخاصة بها، كما قال.

أكدت شركة "شيفرون" يوم الإثنين أن أنشطتها مستمرة بالامتثال الكامل للقوانين وبطريقة العمل الاعتيادية، مع التركيز على سلامة العاملين والمجتمعات الفنزويلية المحيطة بعملياتها وسلامة أصول مشاريعها المشتركة.

ولفت الرئيس التنفيذي لـ"شيفرون" مايك ويرث في 19 نوفمبر (قبل التصنيف) إلى أن "التقلبات التي تراها في أماكن مثل فنزويلا تُعدّ تحدياً، لكننا نستثمر على المدى الطويل".

تُعتبر الشركة التي تتخذ في هيوستن مقراً لها مسؤولة عن إنتاج ما يصل إلى ربع النفط الفنزويلي. يذهب نصف الإنتاج إلى شريك "شيفرون" المملوك للدولة، شركة "بتروليوس دي فنزويلا"، التي تشحن معظم نفطها إلى الصين. وتصدّر "شيفرون" حصتها إلى السوق الأميركية.

الشركات الأجنبية الأخرى والضغوط الأميركية

تشمل شركات النفط الأجنبية الأخرى العاملة في فنزويلا "ريبسول" الإسبانية و"إيني" الإيطالية. ولم ترد أي منهما على عدة طلبات للتعليق عبر البريد الإلكتروني. ولم يكن ممكناً الوصول إلى شركة "موريل آند بروم" الفرنسية المدرجة، والمملوكة لشركة "بيرتامينا" الإندونيسية المملوكة للدولة، للتعليق.

تقول الحكومة الأميركية إن "دي لوس سوليس" هي منظمة لتهريب المخدرات يقودها مادورو ويديرها كبار ضباط الجيش.

وقامت وزارة الخزانة يوم الإثنين، بتحديث قائمة الأشخاص والكيانات الخاضعة للعقوبات الخاصة بـ"دي لوس سوليس"، مضيفةً تصنيف "منظمة إرهابية أجنبية" إلى جانب وضعها الحالي كـ"منظمة إرهابية عالمية مصنفة خصيصاً". ولا تزال المنظمة خاضعة لعقوبات ثانوية.

وفي الأميركتين، فرضت الولايات المتحدة أيضاً تصنيف

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"المنظمة الإرهابية الأجنبية" على منظمات مكسيكية وإكوادورية وكولومبية، إضافة إلى "ترين دي أراوا" في فنزويلا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.